NPT/CONF.2005/PC.III/SR.3

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

7 February 2005
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بارنوهادينغرات . . . . . (إندونيسيا)

المحتويات

المناقشة العامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

04-32455 (A)
0432455

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

المناقشة العامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

١ - **السيد دوارتي** (البرازيل): قال إن مبدأ تعددية الأطراف يواجه تحديات متزايدة. وذكر أن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ لا يمكن النظر إليه معزولا عن التطورات الأخيرة التي حدثت في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح. وأضاف أنه كانت هناك دلائل تدعو إلى القلق تتمثل في عدم الامتثال وعدم الالتزام بالتعهدات التي قطعتها الأطراف على أنفسها بمقتضى المعاهدة، ومنها ما تبين مؤخرا من وجود سوق سوداء عالمية في المواد النووية. وذكر أن مشكلة عدم الامتثال مشكلة يتعين التصدي لها وأنه يجب على اللجنة التحضيرية أن تبحث السبل التي تكفل استمرار احترام الالتزامات التي تفرضها المعاهدة.

٢ - وقال إن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي قد قررت التخلي عن الخيار العسكري النووي في مقابل تحقيق هدف نزع السلاح النووي نزعا شاملا من جانب القلة التي تملك بالفعل قدرة عسكرية نووية. وذكر أن المعاهدة تقرر حق جميع الأطراف في استحداث الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأن الأطراف غير الحائزة لأسلحة نووية وافقت على أن تخضع أنشطتها النووية لضمانات إجبارية، الغرض منها منع تحويل المواد النووية إلى أغراض غير مشروعة. على أنه أضاف أن الأطراف الحائزة للأسلحة النووية غير مقيدة بهذه الالتزامات فيما يتعلق ببرامجها العسكرية، وهو ما يؤدي إلى انعدام التوازن. وذكر أنه لا ينبغي أن ينظر إلى المعاهدة على أنها تضفي الشرعية على استمرار حيازة الأسلحة النووية. وقال إن من رأي وفده أن عبارة ''عدم الانتشار'' أريد بها أن تنطبق على كل من الجوانب الأفقية والجوانب الرأسية لعدم الانتشار.

٣ - وقال إن العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ تتيح للأطراف الفرصة لاختبار مدى استعدادها للوفاء بالتزاماتها. وأضاف أن قوة المعاهدة ومصداقيتها ودوامها تستند كلها إلى اتفاق أساسي يتعين التسليم به والمحافظة عليه إذا أريد لها أن تكون فعالة في حد ذاتها. وقال إن التوصل في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ إلى توافق حقيقي وعملي في الآراء على مواجهة التحديات الحالية غير المسبوقة سوف يتوقف في المقام الأول على القدرة على الاحتفاظ بحيوية الاتفاق الأصلي الذي قامت عليه المعاهدة وعلى فعاليته. وذكر أن النجاح لن يقاس بمدى الاتفاق على الإجراءات وإنما بالإرادة السياسية للعمل على تحقيق النتائج المتوازنة.

٤ - **السيد ريفاسو** (فرنسا): قال إن جميع الدول، سواء كانت تملك أو لا تملك أسلحة نووية، تدرك مدى الأمن الذي تحققه لها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذكر أن هذه المعاهدة التي بدأت بمبادرة من قلة من الدول، أصبحت استجابة متعددة الأطراف لخطر انتشار الأسلحة النووية وخطر وقوع الحرب النووية. وأضاف أن فرنسا تؤكد من جديد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واقتناعها بأنه لا يوجد صك آخر يستطيع أن يوفر نفس المستوى من الأمن للمجتمع الدولي. وقال إن المعاهدة قد واجهت على مدى تاريخها تحديات، ابتداء من الحرب الباردة إلى سباق التسلح إلى نواحي القصور في نظام الضمانات، وهي كلها تحديات نهض المجتمع الدولي للتصدي لها. وذكر أن التحدي الحالي الذي يواجه المجتمع الدولي عشية المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ هو الالتفاف من حول قواعد عدم الانتشار.

٥ - وقال إن ثمة أمثلة عديدة لعدم الوفاء بالالتزامات التي تفرضها المعاهدة. وذكر أن الجماهيرية العربية الليبية قد أفصحت عن خطتها لاستحداث الأسلحة النووية وعن تخليها عن تلك الخطة، وذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف أن وفده يرحب بقرار ليبيا بالعودة إلى المجتمع الدولي، وهو ما يزيد أمنها أولا وقبل كل شيء، كما يزيد الأمن الإقليمي والأمن الدولي. وقال إن العراق بدأ أيضا برنامجا للأسلحة النووية وإن أعمال التفتيش قد أدت إلى إنهائه قبل وقف هذه الأعمال في عام ١٩٩٨. وأضاف أن أعمال التفتيش التي استؤنفت في عام ٢٠٠٢ لم تكشف عن أي شيء يشير إلى أن برنامج الأسلحة قد بدأ من جديد. وقال إنه سيكون على الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت المناسب أن تشهدا بنزع سلاح العراق.

٦ - وذكر أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أعربت عن عزمها على الانسحاب من المعاهدة وأعلنت صراحة برنامجها العسكري للأسلحة النووية وأنها قادرة على تجميع سلاح نووي واحد على الأقل. وقال إنه يتعين البحث عن حل سياسي متعدد الأطراف لهذه الأزمة بحيث تشارك فيه جميع دول المنطقة من أجل إنهاء البرنامج النووي على نحو كامل وقابل للتحقق منه وغير قابل للاستئناف. وأضاف أن سلسلة الأمور التي تكشفت عن البرنامج النووي في إيران وعدم احترامها للضمانات تمثل شاغلا خطيرا للمجتمع الدولي. وقال إن فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة تحاول مساعدتها على استعادة ثقة المجتمع الدولي من خلال التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ البروتوكول الإضافي ووقف الأنشطة المتصلة بالإثراء. على أنه قال إنه ما زالت هناك شواغل خطيرة فيما يتعلق ببناء مصانع الطاقة النووية. وأضاف أن الدول الثلاث التي ليست أطرافا في المعاهدة هي أيضا سبب للانشغال، وخاصة فيما يتعلق بشبكة الانتشار التي خرجت من باكستان والتي تشترك فيها جهات من غير الدول.

٧ - وقال إنه ينبغي للدول الأطراف في المعاهدة أن تنتهج سياسة ''عدم التساهل على الإطلاق'' إزاء هذه الانتهاكات. وأضاف أن الأعمال التي تقوم بها قلة صغيرة من الدول التي تتجاهل التزاماتها ينبغي ألا يُسمح لها بأن تقوض نظام الأمن الجماعي وتبادل التكنولوجيا الذي تؤيده الأغلبية الساحقة. وذكر أنه لتمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من النهوض بمهمتها في التحقق على نحو فعال يتعين تزويدها بالموارد البشرية والمالية والتقنية المناسبة، وأعلن أن فرنسا ترحب بما تمت الموافقة عليه مؤخرا من زيادة ميزانية الوكالة. وذكر أن نظام الضمانات الذي تطبقه الوكالة ينبغي أن يطبق على الجميع، وأن فرنسا قد صدقت على بروتوكولها الإضافي المتعلق بذلك في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقال إن من رأي وفده أن توقيع اتفاق إضافي ينبغي أن يكون شرطا للتزويد بالمواد النووية الحساسة. وأضاف أنه ينبغي وضع نظام للجزاءات يُطبق في حالة انتهاك نظام عدم الانتشار والانسحاب من المعاهدة.

٨ - وقال إن تهديد الإرهاب الدولي قد ازداد في السنوات الأخيرة كما ازداد خطر وقوع أسلحة التدمير الشامل في أيدي الإرهابيين. وذكر أن فرنسا تقوم بدور نشط داخل مجموعة الثمانية في الشراكة العالمية التي تستهدف منع انتشار أسلحة التدمير الشامل. وقال إن وكالة الطاقة الذرية لها أيضا دور هام يمكن أن تقوم به في مراقبة المواد النووية وحمايتها ماديا. وذكر أن وفده يرحب باعتماد مدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها. وأضاف أنه ينبغي أيضا إعادة تأكيد دور مجلس الأمن باعتباره الهيئة المختصة بالتصدي لما يتعرض له السلم والأمن الدوليان من تهديدات.

٩ - وقال إن مستقبل تبادل التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية يأتي معه بأنواع أخرى من المخاطر أيضا. وذكر أن كثيرا من البلدان النامية يقلقها أن تعزيز نظام عدم الانتشار يمكن أن يؤثر على برامجها الخاصة باستحداث مصادر للطاقة النووية. وأضاف أن فرنسا تسلّم بأهمية الطاقة النووية كجزء من سياسة التنويع في مصادر الطاقة وكعنصر أساسي في التنمية المستدامة. وقال إن فرنسا تشارك بنشاط في البرامج الدولية التي تستهدف التوصل إلى جيل جديد من المفاعلات أكثر أمنا واقتصادا وأقل قابلية للانتشار. وأضاف أن الدول الحائزة للتكنولوجيات النووية يتعين عليها أن تيسر نقل هذه التكنولوجيات إلى البلدان النامية، وبذلك تساعد على إنهاء الانقسام القائم في المجتمع الدولي.

١٠ - وقال إن فرنسا منذ انضمامها إلى المعاهدة في أوائل التسعينيات قد أوفت بالتزاماتها بمقتضى المادة السادسة من خلال عدد من المبادرات التي اتخذتها إبداء لحسن النية. فقد حاولت أن تنفذ برنامج العمل الذي اعتُمد في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار الذي عُقد في عام ١٩٩٥ بالكف عن إنتاج المواد الانشطارية، وتخفيض ترسانتها النووية بالتخلص من كل ما تملكه من قذائف السطح - سطح، وتخفيض عدد ما لديها من الغواصات النووية ذات القدرة على الإطلاق، والتخلص من نصف مجموع ما تملكه من وسائل الإيصال. وأضاف أن فرنسا قامت أيضا بتصفية قاعدتها للتجارب النووية في المحيط الهادئ. وقال إن هذه التدابير قد أصبحت ممكنة في المناخ السياسي والاستراتيجي الجديد الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة. وأضاف أنه يتعين على اللجنة التحضيرية أن تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات الإجرائية المتعلقة بالمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، ولكن من المهم أيضا التسليم بأهمية المسائل الموضوعية. وقال إن فرنسا ستبذل كل جهد ممكن للمساعدة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذين المجالين.

١١ - **الأسقف ميغليور** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن أية توصيات بأعمال أخرى ينبغي أن تصدر عن رغبة مشتركة في الحفاظ على سلامة معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها بحسن نية، وهي مسألة تتعرض الآن لبعض التحديات. وذكر أن المعاهدة قد وعدت بعالم يتم فيه القضاء على الأسلحة النووية، ويتم فيه التوسع في التعاون التكنولوجي النووي من أجل التنمية. وأضاف أن جوهر هذا التعاون هو الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي وافقت على ألا تسعى إلى الحصول على أية أسلحة نووية مقابل التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على ترساناتها النووية.

١٢ - وذكر أن البيئة السياسية الجغرافية الراهنة، وخاصة مع وجود خطر حصول الشبكات الإرهابية العالمية على أسلحة التدمير الشامل، يتطلب إعادة تعزيز هذه الالتزامات، ولكن بناء الأمور على ما هي عليه في المسائل النووية أمر لا يمكن أن يستمر. وذكر أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تظهر ما يدل على أنها أوفت بما التزمت به بمقتضى المادة السادسة وهو القضاء على ترساناتها النووية. وأضاف أن بعض الدول التي أعربت عن تأييدها الشديد للمعاهدة ما زالت تنتهج سياسات عسكرية ترى في الأسلحة النووية ضمانا أساسيا لأمنها. وقال إنه ينبغي الضغط على الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تفصح عن الظروف الأمنية التي تستطيع فيها القضاء على ترساناتها.

١٣ - وذكر أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عليها، من ناحية أخرى، التزامات بمقتضى المادتين الثانية والرابعة وهي التزامات ينبغي أيضا احترامها. وأضاف أن من حق جميع الأطراف استحداث الطاقة النووية واستخدامها في

الأغراض السلمية، ولكنه أصبح من الواضح أن هذه الأنشطة يمكن بسهولة شديدة استخدامها في برامج الأسلحة. وقال إن ثمة مشكلة أخرى هي مشكلة الدول التي ما زالت خارج إطار المعاهدة أو التي انسحبت منها، وذكر أن هذا الوضع لا ينبغي أن يضع هذه الدول خارج نطاق الشواغل الأوسع المتعلقة بعدم الانتشار. وأضاف أنه ينبغي، في أقل القليل، استخدام الاعتبارات الاقتصادية والأمنية في الضغط على هذه الدول لضمان امتثالها لهدفي عدم الانتشار ونزع السلاح.

١٤ - وكرر ممثل الكرسي الرسولي القول بأن السلام القائم على الأسلحة النووية لا يمكن أن يكون هو السلام الذي يسعى إليه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. وأضاف أنه يتعين على الدول الأطراف أن تؤكد من جديد معارضتها الأساسية للأسلحة النووية باعتبارها تهديدا لبقاء البشرية، وأن تركز على التوصيات التي يمكن أن تحظى بالتأييد العام. وذكر أنه يجب توجيه العناية إلى الخطوات العملية الثلاث عشرة، وإلى بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتخلص نهائيا من المخزونات التكتيكية والاستراتيجية بطريقة شفافة يمكن التحقق منها، ومراقبة المواد الانشطارية على نطاق العالم، وتعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف أنه يلزم للمضي في هذا البرنامج إجراء حوار عالمي، وأن الكرسي الرسولي يؤيد المبادرة الخاصة بعقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية من قبيل ما ورد ذكره صراحة في إعلان الألفية.

١٥ - **السيد بولتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): ذكر أن حكومته تؤيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأنها ملتزمة بأهدافها. وقال إنه على الرغم من توافر حسن النوايا لدى معظم الأطراف، فإن أربعا على الأقل من الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية قد استخدمت المعاهدة كستار لاستحداث الأسلحة النووية. وأضاف أن دولا كجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والعراق والجماهيرية العربية الليبية أخلت إيجابيا بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة وحصلت على التكنولوجيا والمواد اللازمة لبرامجها المتعلقة بالأسلحة النووية. وذكر أن الحكومة الليبية اتخذت قرارا هاما بالإفصاح عما لديها من أسلحة التدمير الشامل والقضاء على هذه الأسلحة، وأضاف أن هذا نموذج ينبغي أن تحتذيه الدول الأخرى التي تسعى إلى الحصول على الأسلحة النووية.

١٦ - وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يصمم على اتخاذ الإجراءات اللازمة وإلا فإن عددا متزايدا من الدول سوف يجد الشجاعة للسير على خطى جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والتستر وراء المعاهدة للحصول على الشرعية في الوقت الذي تسعى فيه إلى الحصول على تكنولوجيا الأسلحة النووية. وذكر أن الولايات المتحدة ما زالت على التزامها القوي بما تعهدت به في إطار المادة السادسة. وأضاف أن التحول في علاقتها بالاتحاد الروسي قد حدا بالرئيس بوش إلى الالتزام بإجراء تخفيضات فيما هو منشور من الأسلحة النووية يصل به إلى أدنى مستويات تاريخية له.

١٧ - وقال إنه تصديا لهذه الثغرات، وسعيا إلى حل أزمة عدم الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار، أعلن الرئيس بوش أربعة مقترحات من شأنها أن تعزز المعاهدة وأن تقوي هياكل الإدارة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأوضح أن المقترح الأول هو قصر منشآت إغناء المواد الانشطارية وإعادة تجهيزها على الدول التي تملك حاليا مثل هذه المنشآت. وذكر أنه ينبغي في هذه الحالة أن يرفض أعضاء مجموعة موردي المواد النووية بيع معدات وتكنولوجيا الإغناء وإعادة التجهيز لأية دول إضافية، وأن يكفلوا لجميع الدول الأطراف الملتزمة التي توافق على الاستغناء عن هذه المرافق مصدرا يُعتمد عليه للإمداد بالوقود النووي. والمقترح الثاني

هو إنشاء لجنة خاصة من أعضاء مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تركز على الضمانات وتقدم إلى مجلس الأمن تقارير عن الأنشطة النووية السرية.

١٨ - وقال إن المقترح الثالث هو أن توافق الدول الجادة في موقفها من مكافحة الانتشار على بروتوكول إضافي وعلى تنفيذ هذا البروتوكول بحيث يكون ذلك، اعتبارا من نهاية عام ٢٠٠٥، شرطا للإمداد بالبنود التي تراقبها مجموعة موردي المواد النووية. وذكر أن المقترح الرابع هو منع الدول التي تُجرى بشأنها تحقيقات تتعلق بانتهاكاتها للمعاهدة ولضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن تحتل مقاعد في مجلس محافظي الوكالة أو في لجنتها الخاصة الجديدة المقترحة. وقال إن مما يبعث على الدهشة الشديدة أن جمهورية إيران الإسلامية كانت بالفعل عضوا في المجلس في الوقت الذي كانت تتداول فيه هذه الهيئة حول كيفية التصرف إزاء الجهود التي يبذلها هذا البلد للحصول على الأسلحة النووية. وأضاف أن ضمان عدم اشتراك الدول المشتبَه فيها في عضوية مجلس الوكالة مسألة لها أهميتها الخاصة نظرا لما جرت عليه العادة في هذه الهيئة من السعي إلى اتخاذ القرارات بتوافق الآراء.

١٩ - وقال إن الاتفاق الأساسي الذي قامت عليه المعاهدة هو أنه إذا تخلت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن السعي إلى الحصول على هذه الأسلحة، فإنه يمكن لها الحصول على المساعدة في استحداث الطاقة النووية للأغراض المدنية. وأضاف أن هذا الاتفاق ورد بوضوح في المادة الرابعة من المعاهدة التي تقرر أن الحق في استحداث الطاقة النووية للأغراض السلمية يتوقف على شرط واضح هو التزام الأطراف بالمادتين الأولى والثانية. وذكر أن تقرير ما إذا كانت الدول ممتثلة للمادة الثانية يقتضي وجود وسيلة للتحقق الدقيق من هذا الامتثال. وقال إن وفده يعتقد أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تخضع هي أيضا للالتزام بعدم مساعدة الآخرين في الحصول على الأسلحة النووية. وأضاف أن الولايات المتحدة على استعداد للعمل مع الدول التي تريد إنشاء نظم فعالة لمراقبة التصدير، ولكن هذه الدول يتعين عليها أيضا أن تكون راغبة في تنفيذ ضوابط التصدير. وأضاف أن الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن قد عمموا مؤخرا مشروع قرار بهذا المعنى. وقال إنه متى تم اعتماد هذا القرار فإن بلده سيكون على استعداد لمساعدة الحكومات الأخرى في وضع وتنفيذ القوانين الجديدة التي تساعد على وقف انتشار أسلحة التدمير الشامل.

٢٠ - وقال إن العالم يواجه تحديات كبيرة من النظم التي ترعى الإرهاب والتي تستحدث أسلحة التدمير الشامل في صور عديدة. وأضاف أنه يود في هذا الصدد أن يشير إلى ثلاث حالات هي: جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والجماهيرية العربية الليبية. وقال إن جمهورية إيران الإسلامية تمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه نظام عدم الانتشار بعد أن ظلت لأكثر من ١٨ عاما تخفي برنامجا سريا واسع النطاق للأسلحة النووية. وقال إنه ليس من المستغرَب أن تكشف الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أدلة تشير إلى وجود هذا النشاط غير المعلَن. على أنه أضاف أنه لا يوجد ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن الحكومة الإيرانية قد اتخذت قرارا استراتيجيا بالتخلي عن برنامجها للأسلحة النووية. وذكر أنها أعربت عن رغبتها في شراء ما يصل إلى ستة معامل إضافية للطاقة النووية وأنها أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها تسعى إلى الحصول على مفاعل أبحاث للمياه الثقيلة من النوع الذي يصلح لإنتاج البلوتونيوم. وقال إن من الواضح أن الدور الرئيسي لبرنامج ''الطاقة النووية'' في هذا البلد هو أن يكون ستارا لاستيراد التكنولوجيا والخبرة النووية.

٢١ - وقال إن استمرار جمهورية إيران الإسلامية في الخداع وما تستخدمه من أساليب المراوغة لم يكن خافيا

على المجتمع الدولي. فقد كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن كمية كبيرة من المعلومات التي تشير إلى حدوث انتهاكات رئيسية عديدة لاتفاق ضماناتها المتعلقة بالمعاهدة. وأضاف أن النظام الأساسي للوكالة يقضي بأن يقوم مجلس المحافظين بها بالإبلاغ عن أي إخلال بالتزامات الضمانات إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة. وذكر أن وفده يعتقد أن هذا البلد ينطبق عليه هذا المعيار بوضوح منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقال إنه سيكون على مجلس الوكالة في وقت ما أن ينهض بمسؤوليته بمقتضى النظام الأساسي. وذكر أنه إذا ظلت جمهورية إيران الإسلامية على رفضها الامتثال للمعاهدة، فإن مجلس الأمن يستطيع عندئذ أن ينظر في المسألة باعتبارها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأضاف أنه إذا لم يستطع المجلس القيام بذلك فسوف يكون ذلك ضربة لفعالية المجلس ولفعالية النظام الذي أنشأته المعاهدة برمته. وقال إن بيئة جمهورية إيران الإسلامية الغنية بالنفط وعدم الرغبة في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والخداع، وسجل النشاط السري على مدى ١٨ عاما، كلها أمور تحدو وفده إلى الاعتقاد بأنها تكذب وبأن هدفها هو استحداث سلاح نووي انتهاكا لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية. وأضاف أنه إذا أرادت إيران أن تستعيد ثقة المجتمع الدولي في برنامجها النووي المدني فإن عليها أن تتخذ قرارا واضحا بتقديم إجابات كافية على جميع أسئلة الوكالة التي لم تجد إجابة وأن تفتح برنامجها النووي لعمليات التفتيش الشفافة. وبدون ذلك، تظل إيران منتهكة للمادة الثانية من المعاهدة وتتخلى عن حقها في الحصول على المساعدة فيما يتعلق بالطاقة النووية المدنية.

٢٢ - وقال إن استخدام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للمعاهدة لإخفاء طموحاتها فيما يتعلق بالأسلحة النووية وما تلا ذلك من انسحابها من المعاهدة هما أوضح دليل على أن هذه الدولة تستغل المعاهدة استغلالا مريبا لتهدد المجتمع الدولي ببرنامجها للأسلحة النووية. وقال إن مواصلة الضغط الدولي أمر ضروري لإنهاء برنامجها للأسلحة النووية إنهاء تاما ومحققا ولا عودة فيه. وأضاف أن بلده يواصل تقديم الدعم لعملية الأطراف الستة ولكنه سيظل أيضا يقيس نجاح المحادثات بما يتحقق من تقدم ملموس.

٢٣ - وذكر أن الجماهيرية العربية الليبية أعلنت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عزمها على أن تتخلص طوعا مما لديها من معدات وبرامج لأسلحة التدمير الشامل والامتثال التام للمعاهدة وتوقيع البروتوكول الاختياري. وأضاف أنها حققت تقدما هائلا نحو الوفاء بهذه التعهدات وأنها قامت بتصفية برنامجها المعروف للأسلحة النووية. وذكر أنه يتعين على دول مثل جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تتعلم من المثل الذي ضربته الحكومة الليبية إذا أرادت أن تعود إلى مجتمع الأمم المتحضرة. وأضاف أنه نتيجة لهذا قرر بلده أن يفتح الطريق أمام إقامة علاقات أفضل مع تلك الحكومة التي لن تكون هي الحكومة الوحيدة التي تفعل ذلك. وقال إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم لعدم الانتشار النووي دعما قويا وفعالا. على أنه أضاف أن ثمة قلة من الدول غير المسؤولة تسعى إلى تقويض المهمة التي تسعى المعاهدة إلى تحقيقها. وقال إنه لا سبيل إلى المحافظة على الثقة في معاهدة عدم الانتشار إلا بتوافر الشفافية والتحقق الدقيق واتخاذ موقف سياسي صلب وصارم ضد من ينتهكونها.

٢٤ - **السيد لوفالد** (النرويج): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أخذت تتعرض لضغوط متزايدة منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وذكر أنه لهذا السبب يتعين على اللجنة أن تحرص على أن تكون دورتها الثالثة منتجة قدر الإمكان حتى تستطيع أن تتقدم بتوصيات محددة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بأكبر عدد من المسائل. وذكر أن مسائل عدم الامتثال المعلقة المتصلة بعدد من

البلدان تمثل تحديا خطيرا لسلامة المعاهدة. وقال إن ما كُشف عنه مؤخرا من شبكات سرية قادرة على توفير المعدات اللازمة لاستحداث برامج كاملة للأسلحة النووية يؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز الامتثال للالتزامات المتعهَد بها في إطار المعاهدة. وأضاف أن لمجلس الأمن دورا هاما يقوم به في هذا الصدد وأن وفده يأمل في أن تعتمد اللجنة التحضيرية قرارا بشأن أسلحة التدمير الشامل.

٢٥ - وذكر أنه ينبغي للمؤتمر الذي سيُعقد في عام ٢٠٠٥ أن يؤكد على أنه لن يُسمح باستيراد المواد والمعدات النووية لاستخدامها في البرامج النووية المدنية إلا للبلدان التي وقعت بروتوكولا إضافيا وقامت بتنفيذه. وأضاف أنه ينبغي تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بضوابط تصدير المواد الحساسة، كما ينبغي للجنة أن تنظر فيما يمكن اتخاذه من تدابير ملموسة لتعزيز الحماية المادية. وأضاف أنه ينبغي لها أن تستكشف السبل التي يمكن بها إشراك الدول التي ليست أطرافا في عملية عدم الانتشار، مع حثها في الوقت نفسه على الانضمام إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن وبدون أية شروط باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

٢٦ - وقال إن تخفيض المخزونات الحالية تخفيضا لا رجعة فيه هو خير ما يكفل عدم وقوع الأسلحة في أيدي من لا يجب أن تقع في أيديهم. وأضاف أن إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي هو لهذا أمر أساسي. وقال إنه يتعين أن يشرع مؤتمر نزع السلاح بدون مزيد من التأخير في إجراء محادثات بشأن معاهدة متعددة الأطراف تحظر امتلاك المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وأضاف أن مسألة المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية ينبغي التصدي لها أيضا. وذكر أنه من دواعي أسف النرويج أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم يبدأ سريانها بعد. وقال إن الوقف الاختياري الحالي لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية لا يلغي الحاجة إلى وجود تعهد ملزم قانونا كالذي تنص عليه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأضاف أن ضمانات الأمن السلبية التي تقدمها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة يمكن أن تساعد على زيادة تقوية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٧ - وقال إن المعاهدة تنقصها الآلية المؤسسية التي توفر الحماية الكافية لمصالح الدول الأطراف. وذكر أنه يتعين القضاء على هذا النقص المؤسسي. وذكر أن النرويج، لهذا، تؤيد الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمرات سنوية للدول الأطراف وأن وفده على استعداد لدراسة مسألة إنشاء مكتب لعملية الاستعراض كمكتب دائم للمعاهدة وإن كان مثل هذا المكتب لا ينبغي أن يكون بديلا أو تكرارا لولاية مجلس الأمن أو ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف أن أية آلية إدارية محسنة ستحتاج إلى خدمات دعم وأن هذا الدور يمكن أن تقوم به منطقيا إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة. وقال إن التعزيز المؤسسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سوف يساعد على إعادة تنشيط نهج تعدد الأطراف بالنسبة لمسائل نزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار كما يساعد أيضا في زيادة الشفافية. وذكر في هذا الصدد أن وفده يود أن يشير إلى أن جميع الدول الأطراف، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، ملزمة بتقديم التقارير بشكل منتظم.

٢٨ - **السيد خوشرو** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن نزع السلاح النووي هو من غير شك أهم الدعائم الثلاث التي تقوم عليها المعاهدة. وذكر أنه على عكس توقعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فإن نهاية الحرب الباردة لم تصحبها إعادة نظر في الأسلحة النووية أو في المذاهب النووية، بل إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تبدو في الواقع مفتونة بقوة الأسلحة النووية إلى درجة تجعلها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة، بل تدفعها إلى

استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية التقليدية. وأضاف أن ما تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تف بما تعهدت به تعهدا لا لبس فيه من القضاء على ترسانتها النووية. وذكر أن عملية الاستعراض المعززة ينبغي أن تعطي الوقت والطاقة الكافيين لمناقشة هذه المسألة وأنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ أن ينشئ هيئة فرعية لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة.

٢٩ - وفيما يتعلق بعدم الانتشار - وهو الدعامة الثانية التي تقوم عليها المعاهدة - قال إن الجهود التي بُذلت لإشراك جميع أعضاء المجتمع الدولي قد بلغت حالة من التوقف. وأضاف أن العالمية هي الضمان الوحيد لاستمرار النظام الذي أنشأته المعاهدة في المدى الطويل. وذكر أن ما هو حادث من خروج بعض الدول من هذا النظام بحصولها على الترسانات النووية وإعفائها من الجزاءات لا لشيء إلا لولاءاتها السياسية، يمثل أكبر تهديد للنظام. وقال إنه منذ عام ١٩٧٤، عندما أثارت جمهورية إيران الإسلامية لأول مرة فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لم تدخر بلدان المنطقة جهدا في محاولة تحقيق هذا الهدف. على أنه ذكر أن مرافق إسرائيل التي لا تخضع للضمانات وترسانتها من الأسلحة النووية تشكل أكبر تهديد لجميع بلدان هذه المنطقة المضطربة. وأضاف أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ يتيح فرصة أخرى لتسجيل مطالبة المجتمع الدولي لإسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة وإخضاع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٠ - وفيما يتعلق بالدعامة الثالثة من دعائم المعاهدة - وهي ضمانات الأمن السلبية - أشار إلى أن مسألة تأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الحائزة لهذه الأسلحة كانت تمثل شاغلا من الشواغل منذ اللحظة الأولى لظهور المعاهدة. وقال إن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها معاهدة من معاهدات نزع السلاح، ينبغي أن تكون قادرة على تبديد المخاوف الأمنية للدول الأعضاء. على أنه أضاف أن التطورات الأخيرة و ''استعراض الوضع'' الأخير الذي قامت به إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أثبتت أن البيانات الانفرادية لا تستطيع أن توفر ضمانات الأمن الملزمة قانونا ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وذكر أنه إذا ما أنشأ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ هيئة فرعية تعنى بضمانات الأمن السلبية فإنه يكون بذلك قد تصدى للشواغل المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٣١ - وقال إن المادة السادسة من المعاهدة تؤكد صراحة على الحق غير القابل للتصرف لجميع أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استحداث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي إجراء البحوث المتعلقة بها. وذكر أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن نظام الضمانات، كما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثالثة، غرضه الوحيد هو التحقق من تنفيذ الدولة الطرف للمعاهدة، بغرض منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأسلحة النووية أو أية أجهزة متفجرة نووية أخرى. وأضاف أن التنفيذ السليم لهذه المادة ظل لسنوات أسيرا للأهواء السياسية المتمثلة في تزويد البلدان التي لم تنظر على النحو الواجب في الآثار السلبية لقراراتها على التطور الاقتصادي والتكنولوجي للبلدان الأخرى. وأضاف أن جمهورية إيران الإسلامية كانت حريصة على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية وبعدم تحويل الطاقة النووية. وذكر أنها شرعت في برنامج واسع للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس من الشفافية التامة وقامت بتوقيع البروتوكول الإضافي. وقال إن مصداقية المعاهدة والإبقاء على قيمتها يتطلبان التزام جميع الأطراف بالحفاظ على غاياتها الأساسية واحترام حقوق جميع الدول الأطراف

وتنفيذ أحكام المعاهدة بحسن نية. وأضاف أن النظام الذي أقامته المعاهدة هو نظام قانوني وأن الاعتبارات السياسية الخفية لا ينبغي أن يكون لها دور في تنفيذ الحقوق والالتزامات النابعة من هذا النظام.

٣٢ - وقال، ردا على بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، إن هذا البلد قد دأب على تقويض كل إنجاز من إنجازات المحافل المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح النووي. وأضاف أنه ينبغي لهذا البلد أولا، وبدلا من انتقاد عدم امتثال الدول الأخرى لأحكام المعاهدة، أو يبدد الشكوك الخطيرة التي تحيط بالتزامه هو بالمعاهدة وبنظم نزع السلاح المتعددة الأطراف. وأضاف أن الولايات المتحدة قد أخلت بالتزاماتها بمقتضى المواد الأولى والرابعة والسادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأنها بدعمها الإيجابي للبرنامج النووي لإسرائيل قوضت السلام والأمن الدوليين والإقليميين. وذكر أن تشريعاتها التي تتجاوز حدود ولايتها الإقليمية قد أدت باستمرار إلى إعاقة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية في جمهورية إيران الإسلامية في خرق واضح للمادة الرابعة من المعاهدة. وأضاف أنها شنت حملة شرسة من التضليل الإعلامي تضمنت ادعاءات بأن إيران تسعى للحصول على الأسلحة النووية. وذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أعلنت في تقرير صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ أنه لا يوجد دليل على أن المواد والأنشطة النووية التي لم يسبق الإعلان عنها لها صلة بأي برنامج للأسلحة النووية. وأضاف أن عمليات التفتيش التي استمرت ثمانية أشهر لم تثبت خلاف ذلك. وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تبحث حالة جمهورية إيران الإسلامية على النحو الواجب ووفقا للإجراءات المقررة وأن نجاح هذا الإجراء هو من غير شك ما دفع إلى الاتهامات التي لا أساس لها التي ذكرها ممثل الولايات المتحدة.

٣٣ - **السيد أنطونوف** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده، باعتباره واحدا من البلدان التي كانت لها المبادرة في وضع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأحد البلدان الوديعة لها، ملتزم بتقوية المعاهدة وتحقيق عالميتها. وذكر أن المعاهدة ما زالت دعامة أساسية من دعامات نظام الأمن الدولي. وأشار إلى أنه حدثت عدة انتكاسات في مجال عدم الانتشار مثل إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانسحاب من المعاهدة، وظهور التشكيلات الإرهابية، وعدم كفاية الضوابط المفروضة على الصادرات في كثير من البلدان، وغير ذلك من العوامل. وأضاف أن حكومته تعرب عن أملها في أن تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الدول التي يلزم تصديقها عليها حتى يبدأ سريانها، باعتبارها وسيلة هامة من وسائل عدم الانتشار والحد من الأسلحة.

٣٤ - وذكر أن الإرهاب يمثل تحديا كبيرا. وقال إن الرئيس بوتين قد أعلن مرارا التزام الاتحاد الروسي بمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة التدمير الشامل. وقال إنه ينبغي توجيه عناية خاصة إلى مكافحة الاتجار في هذه الأسلحة وأن هذا يتطلب التعاون المتعدد الأطراف.

٣٥ - وقال إنه ينبغي للجنة التحضيرية أن تنهج في عملها نهجا متوازنا وألا تركز بأكثر مما ينبغي على مسائل بعينها مهما تكن أهميتها على حساب المسائل الأخرى. وذكر أنه يتعين على أعضاء اللجنة أن يبحثوا معا السبل والوسائل اللازمة لضم الدول التي ظلت خارج المعاهدة إلى النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة عن طريق التوسع في أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز التشريعات الوطنية المتعلقة بالحد من الأسلحة وحماية المواد النووية ومراقبة الصادرات.

٣٦ - وقال إن الاتحاد الروسي ما زال ملتزما بنزع السلاح النووي، وخاصة في إطار المادة السادسة من المعاهدة.

وأضاف أنه تحقيقا لهذه الغاية، وقع بلده على المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تخفيضات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي يقوم الطرفان بمقتضاها بتخفيض ما لديهما من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية إلى مستوى يتراوح بين ١ ٧٠٠ و ٢ ٢٠٠ رأس حربي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأوضح أن معنى هذا، بعبارة أخرى، هو تخفيض عدد الرؤوس الحربية بما يصل إلى ثلاثة أضعاف مستوى التخفيض الذي حددته معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الأولى).

٣٧ - وقال إن الاتحاد الروسي قد تخلص من ١ ٢٥٠ قاذفة من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من البحر و ٢ ٥٨٠ من وسائل إيصال هذه القذائف، و ٤٣ غواصة نووية استراتيجية و ٦٥ قاذفة من قاذفات القنابل الثقيلة. وذكر أن بلده في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ كان يمتلك ١ ٠٣١ وسيلة إيصال هجومية استراتيجية تم نشرها و ٩٧٨ ٤ رأسا حربيا وأنه يعمل على التخلص من الرؤوس الحربية النووية الخاصة بالقذائف التكتيكية الأرضية وقنابل المدفعية النووية والألغام النووية حسب قدراته التكنولوجية والمالية. وأضاف أن الأسلحة النووية التي يمتلكها الاتحاد الروسي موجودة داخل أراضيه. وأن حكومته تتوقع أن تُعامل بالمثل. وقال إنه يجب سحب الأسلحة النووية إلى داخل أراضي الدول الحائزة للأسلحة النووية. وذكر أن هذه قد تكون خطوة هامة نحو تعزيز الاستقرار الدولي وتحقيق المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية.

٣٨ - وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك تدريجيا في اتجاه نزع السلاح العام الشامل، آخذا بنهج شامل مع تحديد واقعي للأهداف. وذكر أن نزع السلاح النووي، بما فيه تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، يتعين أن يسير جنبا إلى جنب مع الأشكال الأخرى من نزع السلاح. وأضاف أن نزع السلاح يجب أن يتم على أساس مبادئ الأمن المتكافئ والمسؤولية المشتركة والتعاون. وقال إن ثمة حاجة إلى قيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ خطوات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بطريقة تعزز الاستقرار الدولي وتقوم على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وذكر أنه ينبغي أن تبدأ في إطار مؤتمر نزع السلاح مفاوضات لوضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق دوليا بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأضاف أن هناك أيضا حاجة إلى إنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح تُعنى بنزع السلاح النووي. وقال إن مما يؤسف له أن هاتين التوصيتين اللتين قُدمتا في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لم يتم تنفيذهما.

٣٩ - وقال إن تعزيز فعالية نشاط التحقق الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية عامل أساسي في تعزيز نظام عدم الانتشار. وذكر أن البروتوكولات الإضافية لاتفاق ضمانات الوكالة هي أدوات يُعتمد عليها في ضمان شفافية البرامج النووية الوطنية. وذكر أن حكومته تتوقع التصديق على بروتوكول إضافي في المستقبل القريب. وأضاف أن الاتحاد الروسي سيواصل تقديم جميع المساعدات الممكنة إلى الوكالة في جهودها للتحقق من امتثال أطراف المعاهدة لاتفاقات الضمانات. وقال إنه منعا لتسرب المواد النووية الخطرة، قام بلده والولايات المتحدة، ومعهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإزالة الوقود النووي العالي الإثراء من مفاعلات الأبحاث في بلغاريا والجماهيرية العربية الليبية ورومانيا والصرب والجبل الأسود. وذكر أنه يجري تنفيذ مبادرة مماثلة بشأن سلامة المواد المشعة وأمنها وأنه قد نُفذت عدة مهام في رابطة الدول المستقلة خلال العام السابق بغرض

جرد تلك المواد. وأضاف أنه على الرغم من استمرار التوترات فيما يتعلق بالمشكلة النووية المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن هذا الوضع لا يمكن تسويته إلا بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وقال إن عودة ذلك البلد إلى المعاهدة ليس ضروريا فحسب ولكنه ممكن أيضا.

٤٠ - وذكر أن انتهاك الجماهيرية العربية الليبية لالتزاماتها التي تفرضها المعاهدة كان من الأمور التي تبعث على القلق. وأضاف في هذا الصدد أن تخلي طرابلس عما لديها من برامج أسلحة التدمير الشامل هو أمر يلقى الترحيب. وأضاف أن التطورات فيما يتعلق بالبرنامج النووي لإيران هي تطورات معقدة وإن كانت هناك بعض الدلائل التي تشير إلى حدوث تقدم. وأعرب الوفد الروسي عن أمله في أن يتيح المزيد من التعاون الإيجابي بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوقيعها المتوقع على البروتوكول الإضافي فرصة لتسوية هذا الوضع.وأضاف أن الاتحاد الروسي يقوم وفقا لمعاهدة عدم الانتشار بدور إيجابي في تقديم المساعدة التقنية وفي برامج التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأضاف أن الرئيس بوتين قدم في قمة الألفية مقترحات تتعلق باستحداث تكنولوجيات نووية مقاومة للانتشار. وقال إن المرحلة الأولى من هذا المشروع بدأ تنفيذها فعلا بنجاح تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحث الدول على الانضمام إلى هذا المشروع وغيره من المشاريع المماثلة للمساعدة على تحقيق رؤية مشتركة لآفاق استخدام الطاقة النووية.

٤١ - وقال إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو وسيلة فعالة لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الأمن الإقليمي والأمن الدولي. وأضاف أن انعدام التقدم في إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط هو باعث من بواعث القلق. على أنه أضاف أن ثمة أملا في أن تساعد التعديلات الأخيرة في مواقف بعض بلدان هذه المنطقة فيما يتعلق بمسائل عدم الانتشار على تغيير الوضع. ورحب بقرب الانتهاء من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وقال إن الحكومة الروسية تؤيد جهود الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة للحصول على ضمانات أمن ملزمة قانونا وأنه قدم بالفعل هذه الضمانات إلى أكثر من مائة دولة انضمت إلى اتفاقات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وذكر أن الحكومة الروسية أيدت أيضا إبرام اتفاق شامل بشأن ضمانات الأمن السلبية بشرط أن يتضمن تحفظات تنص على الحالات التي يمكن فيها استخدام الأسلحة النووية. وأضاف أنه آن الأوان لمنح اللجنة المخصصة المعنية بضمانات الأمن السلبية ولاية التفاوض في مؤتمر التنمية.

٤٢ - وذكر أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو أيضا أمر ضروري في سياق المعاهدة. وقال إن بلده ما زال يرى أن الإبقاء على الفضاء الخارجي خاليا من أي نوع من أنواع الأسلحة هو ضمان هام لاستمرار الاستقرار الدولي. وأضاف أن وضع الأسلحة في الفضاء يمكن أن يشجع على انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل. وأشار إلى ما ذكره الرئيس بوتين أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين حيث قال: ''إننا نعتقد أنه ينبغي التوصل إلى اتفاق شامل بشأن هذه المسألة، وندعو جميع البلدان التي لديها إمكانيات في هذا المجال إلى الانضمام إلى مبادرتنا''. وذكر، أخيرا، أن الوفد الروسي يقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع اللجنة على أساس المساواة والشراكة إسهاما منه في تعزيز معاهدة عدم الانتشار وتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية برمته.

٤٣ - **السيد الشمسي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن وفده ينضم إلى بيان ماليزيا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وبيان مصر نيابة عن المجموعة العربية، وذكر أنه على الرغم من مرور ٣٥ عاما على وضع اتفاقية عدم انتشار

الأسلحة النووية ومن عدد الاجتماعات ومؤتمرات الاستعراض التي عُقدت منذ ذلك الوقت فإن التقدم الذي أُحرز نحو نزع السلاح لم يصل إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي. وذكر أن الفجوة بين طموحات الدول الحائزة للأسلحة النووية ومطالب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي التزمت بأحكام المعاهدة هي فجوة آخذة في الاتساع، مما يعقد مشكلة تنفيذ الاتفاقية وجعلها اتفاقية عالمية.

٤٤ - وقال إنه ينبغي التركيز في الاجتماع الحالي على ست أولويات رئيسية تسهم في إحراز التقدم التدريجي فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وذكر أن الأولوية الأولى هي مطلب تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع التعهدات التي قطعتها على نفسها خلال مؤتمري استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اللذين عُقدا في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠، بما في ذلك الخطوات الثلاث عشرة التي تم الاتفاق عليها خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وقال إن الأولوية الثانية هي ضرورة وقف وصول سباق الأسلحة النووية إلى مناطق جديدة، وخاصة منطقة الخليج العربي، وهو سباق ظل محموما لحقب من السنين. وأضاف أنه ينبغي للدول التي قامت بإجراء تجارب نووية واستحدثت وقامت بتخزين مواد انشطارية أن تعيد النظر في سياساتها التي تهدد السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأن تمتثل لاتفاقية عدم الانتشار. وقال إن الأولوية الثالثة هي تأييد الجهود المبذولة لوضع صك دولي ملزم يكفل أمن البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ويحميها من أي هجوم نووي.

٤٥ - وقال إن الأولوية الرابعة هي اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة للعمل على انضمام الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة وتعزيز عالمية المعاهدة وفعاليتها. وأضاف أن الأولوية الخامسة هي تشجيع الدول على أن تقوم بوضع اتفاقات وترتيبات قانونية تستهدف إنشاء مناطق ومناطق فرعية خالية من الأسلحة النووية وهي مناطق أثبتت خلال العقدين الماضيين نجاحها في الإقلال من الانتشار النووي وتوفير بيئة أكثر استقرارا لبناء الثقة والتعاون والتنمية. وأكد أن الأولوية السادسة هي التأكيد على الحق غير القابل للتصرف لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، في إنتاج واستغلال الطاقة النووية في البحث العلمي وفي الأغراض السلمية، وحقها في الحصول على التكنولوجيا النووية بدون تمييز.

٤٦ - وقال إن وفده يقلقه جدا تساهل المجتمع الدولي إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة. وذكر أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة بالمنطقة التي تمتلك مفاعلات نووية وترسانات خطرة وهو ما يزيد من حدة التوتر والصراع الناجمين في المنطقة عن احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية. ودعا، لهذا، المجتمع الدولي إلى التصدي لهذا الاستثناء لنظام عدم الانتشار النووي، وهو استثناء إذا لم يتم تصحيحه سوف يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٤٧ - وقال إنه يتعين على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تبذل كل جهد ممكن لحمل إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة بدون شروط وعلى الامتثال لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط (GC (38)/Res/21)، الذي تضمن تصفية جميع مرافقها النووية العسكرية. وأضاف أن هذا القرار تضمن أيضا الامتناع عن تقديم أية مساعدات مالية أو تقنية إلى إسرائيل لأغراض الأنشطة النووية. وذكر، أخيرا، أن إعمال عدم الانتشار ينبغي أن يستند إلى مبادئ العدل والشفافية والمساواة. وقال إن هذا من شأنه أن يكفل عالمية المعاهدة وأن يحمي العالم من كارثة المواجهات النووية.

٤٨ - **السيد نغوين داي تشين** (فييت نام): قال إن وفده يود أن ينضم إلى البيان الذي قدمته إندونيسيا نيابة عن أطراف المعاهدة الأعضاء في حركة عدم الانحياز. وذكر أن معاهدة عدم الانتشار، باعتبارها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي، تشمل البُعدين الرأسي والأفقي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وأضاف أن تنفيذها لن يكون كاملا إذا اتجهت جهود المجتمع الدولي إلى جانب واحد فقط من جانبي المشكلة. وقال إن تعزيز النظام الذي أنشأته المعاهدة ينبغي أن يكون إحدى القضايا التي لها أعلى أولوية في مناقشات الدورة الثالثة. وذكر أن من المسلّم به عالميا أن المعاهدة تشكل أيضا الأساس الجوهري لنزع السلاح النووي. وأضاف أنه بالنظر إلى العلاقة بين المعاهدة ونزع السلاح النووي فإن العمل على تحقيق عدم الانتشار الدولي يسير جنبا إلى جنب مع ما يقابله من تقدم نحو نزع السلاح النووي.

٤٩ - وقال إنه بالنظر إلى التقدم البطيء جدا الذي تم باتجاه نزع السلاح خلال السنوات الأخيرة يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بدقة بالتزاماتها بوقف تحسين واستحداث وإنتاج وتخزين الرؤوس الحربية النووية ونظم إيصالها. وأضاف أنه يتعين في الواقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ تنفيذا كاملا التعهدات الصريحة التي قطعتها على نفسها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بأن تحقق القضاء التام على ترساناتها النووية. وقال إنه إلى أن يتحقق ذلك، ينبغي، على سبيل الأولوية، مواصلة الجهود من أجل إبرام صك عالمي ملزم قانونا وغير مشروط بشأن ضمانات الأمن التي تُقدم إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. على أنه أضاف أن وفده يود أن يؤكد على الحق المشروع لجميع الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٥٠ - وقال إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا تسهم فقط في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي ولكنها تعزز أيضا النظام الذي أنشأته المعاهدة وتعزز عملية النزع الشامل للأسلحة النووية. وأضاف أن وفده يود، لهذا، أن يعرب مرة أخرى عن تأييده القوي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أُنشئت بمقتضى معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبيليندابا؛ ولوضع منغوليا باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ وللجهود المبذولة لتنفيذ القرار الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ الرامي إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقال إن فييت نام تعلق أهمية كبيرة على أعمال اللجنة التحضيرية وتأمل في أن تستطيع هذه اللجنة وضع تقرير بتوافق الآراء.

٥١ - **السيد سوي** (ميانمار): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي قدمته ماليزيا نيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، وذكر أن الاتفاقات والنهج المتعددة الأطراف هي الوسيلة الوحيدة للاستجابة بفاعلية لمسائل نزع السلاح وللتحديات الأمنية الجديدة مثل انتشار أسلحة التدمير الشامل والإرهاب. وذكر أن تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مسألة بالغة الأهمية. وأضاف أنه لهذا يرحب بتوسيع العضوية وإعادة العضوية للدولة الطرف التي أعلنت عزمها على الانسحاب من المعاهدة في عام ٢٠٠٣.

٥٢ - وذكر أن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب. وأوضح أن هذا هو السبب في أن الدول الأطراف وافقت في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي عُقد في عام ٢٠٠٠ على وثيقة ختامية تضمنت التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما لا لبس فيه بالقضاء على ترساناتها النووية. على أنه ذكر أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية اتجهت إلى الفصل بين عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وقال إن كل

الانتباه قد وُجه إلى عدم الانتشار على حساب نزع السلاح الذي ينبغي أن يكون أيضا على رأس جدول الأعمال.

٥٣ - وقال إن ضمانات الأمن معترف بها على نطاق واسع على أنها وسيلة أساسية لتعزيز المعاهدة. وأضاف أن سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هي أيضا من الأمور الهامة التي أكدها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد في عام ١٩٩٥. وأضاف أن مؤتمر استعراض المعاهدة الذي عُقد في عام ٢٠٠٠ قد قرر أيضا أن تكون هناك ضمانات أمن ملزمة قانونا تقدمها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية في المعاهدة. وأضاف أنه ينبغي إيلاء الاعتبار لضمانات الأمن في برنامج العمل الحالي للجنة التحضيرية، كما ينبغي في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ إنشاء هيئة فرعية معنية بنزع السلاح النووي للتصدي على نحو فعال للمسألة الهامة المتمثلة في ضمانات الأمن.

٥٤ - وذكر أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في تطلعات المجتمع الدولي المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وأضاف أن المحافظة على نظام عدم الانتشار وتعزيزه يقتضي أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها. وذكر في هذا الصدد أنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحرز تقدما هاما نحو الوفاء بالتزاماتها بمقتضى المادة السادسة والخطوات الثلاث عشرة نحو نزع السلاح النووي من أجل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق الأمن العالمي.

٥٥ - **السيد ريكويخو غوال** (كوبا): انضم إلى البيان الذي قدمته ماليزيا نيابة عن بلدان حركة الانحياز، وقال إنه يأسف لأن هدف القضاء التام على الأسلحة النووية لم يتحقق. وذكر أن عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقدم في الوفاء بما التزمت به في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالقضاء التام على الأسلحة النووية أمر غير مقبول. وأضاف أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ يجب أن تتضمن التزامات عملية تعكس بوضوح الدور الذي يجب أن تقوم به هذه الدول في كفالة الشفافية والقابلية للتحقق وعدم القابلية للانتكاس في عملية نزع السلاح النووي. وأضاف أن دولا معينة من الدول الحائزة للأسلحة النووية يبدو أنها تفتقر إلى الإرادة السياسية في القضاء على الأسلحة النووية، وشدد على أن المذاهب العسكرية التي تستند إلى امتلاك الأسلحة النووية هي مذاهب غير مقبولة وغير قابلة للاستمرار.

٥٦ - وذكر أن كوبا تؤسفها الطريقة الانتقائية التي يتم بها تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وشدد على أن من غير المقبول إعطاء الأولوية لعدم الانتشار الأفقي مع إهمال نزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وذكر أن حكومته تفي بجميع التزاماتها باعتبارها طرفا في المعاهدة وأنها قامت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بالتوقيع على اتفاقات الضمانات الشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى البروتوكول الإضافي لهذا الاتفاق. وذكر أن الإجراءات الداخلية للتصديق على هذين الصكين قطعت شوطا كبيرا وأنها ستنتهي خلال الإطار الزمني الذي حددته المعاهدة.

٥٧ - وقال إن وفده يرى أنه ينبغي أن تركز الدورة الحالية على المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي وضمانات الأمن والشرق الأوسط. وذكر أنه لا يمكن تأجيل وضع اتفاق عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن التي تُقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وأنه ينبغي إنشاء هيئة فرعية جديدة لهذا الغرض في المؤتمر الاستعراض لعام

٢٠٠٥. وقال إن الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح والحد من الأسلحة هي مصدر قلق متزايد: فمؤتمر نزع السلاح في حالة توقف؛ ولجنة نزع السلاح بالأمم المتحدة لم تبدأ في مناقشة أية مسائل موضوعية؛ واللجنة الأولى ما زالت تعتمد قرارات لا يتم في كثير من الأحيان تنفيذها. وأضاف أن ثمة محاولات تُبذل للتأكيد على عدم الانتشار الأفقي بدلا من نزع السلاح في الوقت الذي تُتخذ فيه، خارج الآلية التقليدية لنزع السلاح، خطوات لم تُستشر بشأنها معظم الدول.

٥٨ - وأعرب عن قلقه لنظر مجلس الأمن في مشروع قرار بشان أسلحة التدمير الشامل الدولة الرئيسية بين مقدميه هي دولة حائزة للأسلحة النووية لم تبد اهتماما بنزع السلاح النووي. وذكر أن مشروع القرار يتجاوز ولاية مجلس الأمن ويحاول أن يمنح المجلس وظائف في صياغة المعاهدات الدولية وهو ما يتجاوز اختصاصه، ويركز على الانتشار الأفقي، في الوقت الذي يكاد يتجاهل فيه الانتشار الرأسي ونزع السلاح النووي. وأضاف أن اعتماد مثل هذا النص في إطار الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما تتجه إليه النية، يتيح استخدامه ذريعة لاستخدام القوة استخداما متعسفا ومن جانب واحد، استنادا إلى ادعاءات أو شكوك تتعلق بانتشار أسلحة التدمير الشامل أو مكوناتها. وقال إن ذلك مصدر قلق شديد لحكومته نظرا للاتهامات التي لا أساس لها التي تصدر عن مسؤولين كبار في الولايات المتحدة مدعية أن كوبا تمتلك قدرة محدودة على إجراء البحوث المتعلقة بالأسلحة البيولوجية واستحداثها، ونفى ذلك نفيا قاطعا.

٥٩ - وقال إن لغة مشروع القرار فيها من الغموض ما يكفي لتفسيرها على أنها تضفي الشرعية على مبادرة الأمن من الانتشار التي قدمتها مجموعة من الدول دون ولاية من الأمم المتحدة أو دعم من أي معاهدة متعددة الأطراف واسعة القبول. وذكر أن كوبا يشغلها ما يشغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بخطر وجود روابط بين الإرهاب وأسلحة التدمير الشامل، وتؤيد كل التأييد الجهود الدولية المشروعة لمواجهة هذا التهديد، ولكن وفده يرى أن المبادرة بدلا من الإسهام في تحقيق الوحدة الدولية فيما يتعلق بهذه المسألة وبدلا من تعزيز دور الأمم المتحدة ودور الصكوك الدولية تؤدي في الواقع إلى إضعاف هذه الجهود. وأوضح أن هذه المبادرة تنشئ آلية للعضوية الانتقائية لا تتسم بالشفافية وتعمل خارج الأمم المتحدة وخارج الصكوك الدولية. بل قال إنها قد تؤدي إلى القيام بأعمال تتعارض مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فيما يتعلق بمرور السفن في المياه الإقليمية وفيما يتعلق بنظام الولاية الذي قررته تلك الاتفاقية. وأضاف أن من الممكن أيضا استغلالها في إجازة القيام بأعمال تعسفية ضد سفن وطائرات الدول الأخرى.

٦٠ - وقال إن خطر استخدام الإرهابيين لأسلحة التدمير الشامل لا يمكن القضاء عليه بإجراءات انتقائية مثل مبادرة الأمن من الانتشار. وأضاف أن النهج متعدد الأطراف وغير التمييزي هو وحده الذي يستطيع منع استخدام الإرهابيين أو الدول لأسلحة التدمير الشامل. وذكر أن الحظر الشامل لهذه الأسلحة، بما فيها الأسلحة النووية، والقضاء عليها هما الضمان الوحيد لعدم وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين. وقال إن وفده سيقدم إلى اللجنة ورقة عمل بشأن مبادرة الأمن من الانتشار، كما سيقدم إليها نص ''إعلان هافانا'' الذي اعتمد في الدورة العادية الثامنة عشرة للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في كوبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٦١ - **السيدة غاك** (أوكرانيا): دعت الوفود الأخرى إلى الانضمام إلى وفدها في العمل على وضع توصيات محددة للمؤتمر الاستعراضي بغرض تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمساعدة في مواجهة التهديدات الخطيرة

التي يتعرض لها النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية الذي ظهر في السنوات الأخيرة. وذكرت أن المعاهدة ما زالت هي الأداة الرئيسية في منع انتشار الأسلحة النووية والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في العالم. وأشارت في هذا الصدد، إلى أن أوكرانيا تخلت منذ ١٠ سنوات عن قدرتها النووية وانضمت إلى المعاهدة.

٦٢ - وقالت إنه على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في التصدي للانتشار الأفقي والانتشار الرأسي في منتصف التسعينيات، فإن المجتمع الدولي ما زال يواجه حاليا تحديات عالمية وإقليمية يفرضها الخطر المتزايد لانتشار المواد والمعدات والخبرات اللازمة لصنع الأسلحة النووية وخطر حصول المنظمات الإرهابية على هذه الأسلحة. وأضافت أن ذلك يزيد في إلحاح الحاجة إلى الحفاظ على مصداقية وفاعلية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقالت إنه ينبغي لجميع الدول أن تقوم دون تحفظ بتنفيذ القرارات التي اتخذت في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وحيت في هذا السياق قرار الجماهيرية العربية الليبية بالتخلي عن برنامجها الخاص بأسلحة التدمير الشامل والانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي. وذكرت أنه ينبغي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أيضا أن تتخلى عن طموحاتها النووية وأن تستأنف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تمتثل لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقات ضمانات الوكالة. وأضافت أن الأزمة الحالية ينبغي تسويتها من خلال مواصلة الحوار المتعدد الأطراف ومن خلال الدبلوماسية على الصعيد السياسي.

٦٣ - وقالت إنه ينبغي استخدام الآليات الحالية، وخاصة آليات الأمم المتحدة، وأية آليات جديدة، لمنع انتشار الأسلحة النووية وما يتصل بها من المواد والمعدات والتكنولوجيا. وأضافت أنها لهذا ترحب باعتماد استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمناهضة انتشار أسلحة التدمير الشامل، وأشارت مع التقدير إلى الجهود المبذولة للتوسع في التعاون الدولي داخل الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية، التي تود أوكرانيا أن تشارك فيها. وقالت إن من الملح زيادة تعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق من الأنشطة النووية المعلنة، وعلى كشف الأنشطة النووية السرية، وذلك من خلال التطبيق العالمي لنظام الضمانات وتعزيز هذا النظام، بما في ذلك البروتوكول الإضافي. وأضافت أن حكومتها تقوم باستكمال الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لإعمال البروتوكول.

٦٤ - وأشارت بارتياح إلى بدء سريان معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الموقعة في موسكو، وذكرت أن التنفيذ الدقيق لهذه المعاهدة من شأنه أن ييسر أهداف نزع السلاح الواردة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن يعزز الاستقرار الدولي. وذكرت أن تخفيض الترسانات النووية تطبيقا لهذه المعاهدة ينبغي أن يكون نهائيا لا رجعة فيه، وأنه ينبغي للولايات المتحدة وللاتحاد الروسي أن يواصلا العمل على تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وفقا للمبادرات النووية الرئاسية التي صدرت في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢.

٦٥ - وأعربت عن أسفها لأن التقدم الذي أحرز نحو تطبيق نزع السلاح النووي بشكل فعال منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لم يكن كافيا. وذكرت أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا يبدو أن سريانها سيبدأ في المستقبل القريب؛ وأضافت أن أوكرانيا باعتبارها طرفا في تلك المعاهدة تحث جميع الدول على الانضمام إليها، وتطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ليست بعد أطرافا فيها بأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في إجراء التجارب النووية والحفاظ على الوقف الاختياري العالمي لتجارب الأسلحة النووية. وقالت إن من الضروري الخروج من المأزق

السياسي الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح، والبدء في مفاوضات بشأن معاهدة تضع حدا لإنتاج المواد الانشطارية. وأضافت أن تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية لضمانات أمن ملزمة قانونا من شأنه أن يعزز إلى حد كبير نظام عدم الانتشار النووي بالقضاء على إغراء السعي إلى الحصول على القدرات النووية.

٦٦ - **السيد بوشعره** (المغرب): قال إنه على الرغم من التأييد الواسع لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وما أسهمت به فيه الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ما زالت توجد مشاكل كثيرة. وذكر أن نظام عدم الانتشار يمر بأزمة حادة، سببها ما طرأ من تغيرات على الوضع الدولي منذ أوائل التسعينيات، مثل الانتشار النووي، والتغيرات التي حدثت في التصورات الوطنية للأمن الجماعي، وخطر الإرهاب النووي، والاتجار غير المشروع في المواد الحساسة، والانتشار الإقليمي، والتنفيذ الانتقائي، ورفض بعض الدول استبعاد استخدام الأسلحة النووية في مسارح العمليات التقليدية.

٦٧ - وذكر أنه يمكن أيضا إثارة بعض المسائل فيما يتعلق بمدى فاعلية المعاهدة. وأضاف أنه على الرغم من الاتفاق على أن انتشار الأسلحة النووية يزعزع السلم والأمن الدوليين، فإن انعدام الثقة بين الدول الأطراف يجعل التنفيذ الفعال أمرا صعبا. وقال إنه يلزم لإعادة الثقة بين الدول الأطراف، أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ المادة السادسة. وذكر أن انعدام التقدم في هذا الصدد هو مصدر إحباط وقلق لكثير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على الرغم من ترحيبها بما حدث من تخفيضات في الترسانات النووية. وأضاف أنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم طوعا باتخاذ مزيد من الخطوات المبتكرة لمواصلة تخفيض ترساناتها من أجل توفير مناخ أكثر ملاءمة لتحقيق جميع أهداف المعاهدة وتلبية الاحتياجات الأمنية للدول الأطراف.

٦٨ - وقال إن الاتجار غير المشروع في المواد الحساسة ما زال مصدرا لقلق المجتمع الدولي، ولكن الصكوك المتعددة الأطراف القائمة، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تستطيع وحدها مواجهة أخطار الإرهاب النووي. وأضاف أن هذه الصكوك لم يكن لها، كوسائل ردع، أي أثر على الإرهابيين. وذكر أن التكنولوجيا الأساسية اللازمة لصنع الأسلحة النووية يمكن الحصول عليها بسهولة، ولكن يتعين منع الجهات من غير الدول من الحصول على الأسلحة النووية والمواد المشعة ونظم إيصالها.

٦٩ - وقال إن أكثر الآليات فعالية في تحقيق هذا الهدف هي بطبيعة الحال القضاء التام على الأسلحة النووية. على أنه أضاف أن هذا الهدف لن يتحقق في المستقبل القريب، ولهذا حدد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ ثلاث عشرة خطوة عملية نحو نزع السلاح النووي. وقال إن أكثر الخطوات إلحاحا هي الشروع في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة تحدد نقطة يتوقف عندها إنتاج المواد الانشطارية حسبما كلف به المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وأضاف أن مسألة الأسلحة الإشعاعية يتعين تناولها مرة أخرى، نظرا لوجود خطر حقيقي جدا من استخدام الإرهابيين لما يسمى بالقنبلة القذرة في مركز حضري. وأضاف أن وجود اتفاقية دولية بشأن الأسلحة الإشعاعية يمكن أن يساعد في اتقاء هذه الكارثة.

٧٠ - وذكر أن التصديق العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يعزز مصداقية نظام عدم الانتشار الدولي، وأعرب عن أسفه لرفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة، وقال إن هذا الرفض هو مصدر قلق لا لدول المنطقة فحسب، وإنما للمجتمع الدولي بأسره. وأضاف أن إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها برنامج للأسلحة

النووية، ما زالت ترفض إخضاع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن موقفها هذا يشكل عقبة رئيسية أمام توفير مناخ من الثقة يعتبر الخطوة الأولى نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأضاف أنه ينبغي للجنة التحضيرية وللمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ أن ينظر في هذه المسألة.

٧١ - وأعرب عن أسفه لتأخر بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأشار إلى أن حكومته طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي اتفاقات ضمان الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وأضاف أن حكومته ستبرم قريبا بروتوكولا إضافيا مع الوكالة. وحث الوكالة على مواصلة مساعدة البلدان النامية في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهو حق مسلم به في المعاهدة، وسيكون له دور هام في تحقيق التنمية المستدامة في تلك البلدان.

٧٢ - وقال إن الأزمة الراهنة في نظام عدم الانتشار، التي تتجاوز المعاهدة نفسها وتتصل بمسائل دولية يتعين التغلب عليها مثل ضرورة الحوار والتعاون وضرورة التوصل إلى حلول سياسية سلمية عن طريق التفاوض. وذكر أن المبادرات الأخيرة تبرز فيما يبدو استراتيجيات تقوم على زيادة الإكراه باسم الكفاءة، ولكن مصلحة جميع من يعنيهم الأمر تقتضي أكثر من أي وقت مضى العمل للتوصل إلى توافق في الآراء يتم عن طريق التفاوض واحترام القانون. وأضاف أن ذلك يمكن أن يساعد على تجنب المزيد من إضعاف نظام عدم الانتشار ويشجع على القيام بمزيد من الأعمال المنسقة. وذكر أن الإنسانية ما زالت معرضة لخطر وقوع حادث نووي أو عمل إرهابي وأنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة من ذوي النوايا الطيبة أن يظلوا يقظين ومعبئين تعبئة كاملة. وأضاف أن وفده يؤمن إيمانا راسخا بأن الحوار والفهم المتبادل هما وحدهما اللذان يستطيعان تمهيد السبيل إلى تحقيق الأهداف المشتركة في السلم والأمن.

٧٣ - **السيد عبد المنعم** (مصر): تكلم باسم المجموعة العربية فقال إنه في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات كبيرة وتتعرض فيه فعالية المؤسسات المتعددة الأطراف للتشكيك، يتعين على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تؤكد من جديد وضع هذه المعاهدة باعتبارها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار وفي نزع السلاح النووي. وأضاف أن المجموعة العربية تؤيد تأييدا تاما نظام الأمن الجماعي الدولي والتدابير التي تتخذ لتحقيق نزع السلاح النووي. وأشار في هذا الصدد إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في منطقتها التي تمتلك أسلحة نووية مما يهدد أمن المنطقة ومصداقية نظام عدم الانتشار.

٧٤ - وقال إنه يتعين على الدول الأطراف، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تقنع إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة والامتثال للقرارات ذات الصلة التي اعتمدها المؤتمران الاستعراضيان في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠. وذكر أنه يتعين في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ التشديد على أهمية تصديق إسرائيل على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كخطوة أولى نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأضاف أن المجموعة العربية تقترح، لهذا، إنشاء لجنة فرعية تابعة للجنة الثانية للمؤتمر للنظر في المسائل المتصلة بتنفيذ القرارات ذات الصلة وتشجيع جميع الدول الأطراف، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، على منع نقل التكنولوجيا النووية إلى إسرائيل.

٧٥ - وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي عموما، قال إن المجموعة العربية تؤيد القرارات التي اتخذت في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠

وتتطلع إلى أن تتم في خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ مناقشة التدابير التي تم إبرازها في هذا الصدد. وذكر أن المجموعة العربية، التي تتألف من دول غير حائزة للأسلحة النووية، تأسف لامتلاك بعض الدول للأسلحة النووية وتعرب عن استنكارها لاستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وأضاف أنها لهذا تؤيد دعوة حركة عدم الانحياز إلى إنشاء هيئة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ تنظر في مسائل نزع السلاح النووي والتنفيذ الكامل للتوصيات المتخذة في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.